

## مأساة قضائية شهيرة

## ذكريات عن قضية دريفوس

للأستاذ محمد عبد الله عنان

منذ أسابيع قليلة توفى في صمت وسكون ، رجل كان اسمه قبل ثلاثين عاماً يدعى في أرجاء العالم بأمره ، ويقترن اسمه بأعظم وأشهر مأساة قضائية في عصرنا ؛ ذلك هو الكولونل الفريد دريفوس الضابط الفرنسي اليهودي ، الذي أثار اتهامه ومحاكمته ومحتته في خاتمة القرن الماضي في فرنسا أعظم ضجة ، وشغلت قضيته الأمة الفرنسية بأمرها زهاء عشرة أعوام ، وأثارت فيها من الجدل القضائي ، والشهوات والاحقاد القومية والجنسية ، والمواقف السياسية ، ما كاد يدفعها إلى معترك الحرب الأهلية والفوضى

وقد طويت صفحة قضية دريفوس منذ بعيد ، وأسدل الستار على آخر فصل من فصولها منذ ثلاثين عاماً . ولكن هذه المأساة القضائية الهائلة ، التي طبعت تاريخ العصر بطابعها

وشأنه في « المصلحة » التي يعمل فيها شأنه في الفندق ، كعبة القصد ونجمة الرواد يقضى الحاجات لتقضى حاجاته ، وينفذ أغراض من هو أكبر منه لينفذ أغراضه من هو أصغر منه ، وهكذا اتخذ « وظيفته » تجارة ، بحسب فيها في دقة ما يشتري وما يبيع ، وما يدخل وما يخرج ، ومقدار الرصيد ، وبكم هو دائن وبكم هو مدين

\*\*\*

لعل الذي جعل من الانسان ذكراً وأنثى ، وجعل منه من يعيل إلى الشعر والخيال ، ومن يعيل إلى الحقيقة والواقع جعل الناس كذلك أجد هذين الرجلين ، وكل ما في الأمر أنه قد يكون « هو » الأول صرفاً أو « هو » الثاني صرفاً ، وقد يكون خليطاً منهما ، مزيجاً بينهما - هما رجل الآخرة ورجل الدنيا ، ورجل الفلسفة ورجل المادة ، ورجل الأخلاق والبيادى ، ورجل المصالح والمنافع

أحمد أمين

القوى ، وأثرت في كثير من نواحيه السياسية والاجتماعية ، مازالت منذ ثلاثين عاماً تثير اهتمام البحث التاريخي والقضائي ، وتصدر عنها المؤلفات الحافلة بأقلام أكابر الكتاب والساسة ، ومنهم من عاصروها واتصلوا بمحادثها وشخصياتها . وكان آخر ما صدر عنها من المؤلفات الهامة كتاب بالألمانية حافل بالشهادات والوثائق الحاسمة ، هي مذكريات الجنرال ماكس فون شفارتز كوين ، وهو الذي كان ملحقاً عسكرياً للسفارة الألمانية في باريس وقت انفجار المصافة والقبض على دريفوس (سنة ١٨٩٤) متهماً بالخيانة العلية وبيع أسرار الجيش لدولة أجنبية ؛ وكانت فرنسا بأمرها تهم ألمانيا بأنها هي الدولة التي تحاول الوقوف على أسرار الدقاع الفرنسي ، وتهم الملحق الحربي الألماني بأنه هو الذي يعمل على ابتياع هذه الأسرار . ولم يكن في وسع الجانب الألماني أن يتكلم يومئذ وأن يقضى بما لديه لظاهر الحقيقة ؛ وكانت المأساة القضائية تسير في طريقها ، وينزل القضاء الحربي بالضابط البري أقسى حكمه مستنداً إلى طائفة من الوثائق والشهادات المزورة ، وفرنسا تضطرب من أفعالها إلى أقصاها سخطاً على الخائن وعلى اليهودية التي ينتمى إليها ؛ وهناك في الظلام رجل واحد يعرف لب الحقيقة ، ويستطيع أن يتخذ البري ، وأن يهتك هذه الحجب كلها بكلمة ؛ ذلك الرجل هو فون شفارتز كوين الملحق الحربي الألماني ، بطل المأساة الخلق ؛ ولكن هذه الكلمة لم يستطع أن يقولها ولم يسمع له بقولها يومئذ ، وقضت الرسوم والاعتبارات السياسية أن ينوء بالسر حتى مرض موته ؛ وعندئذ أفضى به إلى زوجه وأوصاها بنشر مذكراته ووثائقه ، وقام بنشرها الكاتب الألماني برنهارد شفر تفيجر تحت العنوان القوي اختاره صاحبها لها وهو « الحقيقة عن دريفوس » (١)

ولم يك ثمة شك فيما سيقوله الرجل الذي اشترك بنفسه في حوادث المأساة ، وعرف سرها في المهد ؛ فقد أكد لنا شفارتز كوين وهو على شفا القبر ، ما كشفت عنه من قبل تعالوات القضية الشهيرة ، وما اضطرت القضاء الأعلى أن يثبتته وأن يعلنه بعد تلك الجهود والمحاولات الفادحة التي بذلها أنصار البري

وكان الكولونيل بيكار من رجال العسكرية الذين يشكون في نزاهة القضاء الحربى، فانهز فرصة انتدابه لرئاسة قلم التحريات السرية، ودرس القضية ومستنداتها المزعومة؛ فأيقن أن دريفوس كان بريئاً وضحياً واستطاع بعد البحث أن يعرف كاتب «البردرو» الحقيقى وهو ضابط يدعى «استر هازى». ولم تلبث هذه الحقيقة أن ذاعت رغم اضطهاد زعماء العسكرية لبيكار؛ واستغلها أنصار الاعادة؛ فاضطرت السلطات الحربية أن تقبض على استر هازى، وأن تحاكمه تهمة لثورة الرأى العام، ولكن المجلس الحربى قضى ببراءته، فكانت هذه البراءة نذير فورة أشد من الأولى. وفي ١٣ يناير سنة ١٨٩٨ نشر أميل زولا في صحيفة «الاورور» خطابه المشهور «إلى أنهم ا» موجهاً إلى رئيس الجمهورية، واتهم فيه القضاء الحربى في عبارات عنيفة ملتهبة بأنه انتهك قدس العدالة والقانون، وقضى عمداً على البرى، واستعمل النش والتزوير في إجراءاته؛ فأحيل زولا على محكمة الجنابات بتهمة القذف، وحكم عليه بالحبس عاماً وبالغرامة (٣ فبراير سنة ٩٨) ولكنه فر إلى انكلترا تفادياً من تنفيذ الحكم؛ ولم تفتر جهود أنصار الاعادة مع ذلك؛ ولم تمض أشهر فلال حتى اعترف الكولونل هنرى وهو رئيس سابق لقلم التحريات، بأنه اشترك في صنع بعض الوثائق السرية التي قدمت كدليل على إدانة دريفوس قبض عليه وسجن، ولكنه انتحى في سجنه؛ فزاد الشك في إجراءات القضاء الحربى واشتد سخط الرأى العام؛ واضطر عندئذ وزير الحربية أن يحيل الطلب الذى قدمه الضابط البرى باعادة النظر إلى محكمة النقض؛ وقضت هذه بنقض الحكم (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩) وأحيل دريفوس إلى المجلس الحربى في رن، واستقدم من منفاه في جزيرة الشيطان في حالة يرثى لها؛ ولكن المجلس الحربى قضى ثانية بإدائته مع الظروف المخففة وحكم بسجنه عشرة أعوام؛ وأصدر مسيو لويه رئيس الجمهورية عفواً عن المحكوم عليه. ولكن الضابط البرى وأسرته وأنصاره لم ترضهم هذه الخاتمة المرجاء، فضاعفوا جهودهم في سبيل الاعادة ومحوكل أثر للحكم؛ وانقسمت فرنسا عندئذ إلى شطرين، فريق وهو الأغلبية إلى جانب الاعادة وانصاف البرى والحد من طغيان العسكرية؛ وفريق الوطنيين يؤازر الجيش ويقاوم الاعادة؛ واشتد

لاعادة النظر وتحقيق العدالة؛ أكد لنا براءة دريفوس مرة أخرى، وأوضح لنا بما يمرض من الناحية الخفية للحوادث كيف كان القضاء بعيداً عن الحقيقة، وكيف كان المجرم الحقيق ظاهراً غير بعيد عن يد العدالة، ولكن يتمتع بحماية العسكرية التعصبية المفرضة؛ ويقدم الينا شفايرز كوين فوق أقواله الخاصة طائفة هامة من الذكريات والوثائق الرسمية التي تبودلت بخصوص الحادث، ومنها رسائله إلى قلم أركان الحرب الألمانى

وقد أتاحت لنا منذ أعوام فرصة لدراسة قضية دريفوس من الناحيتين القضائية والتاريخية، وكتبنا عنها بحثاً مستفيضاً في كتابنا «ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى»<sup>(١)</sup> وشرحنا أدوارها السياسية والقضائية المدهشة، وبيننا كيف أنها كانت أترأ بارزا من آثار «خصومة السامية» أو حركة العداء ضد اليهودية، قالى هذا البحث فحيل القارى؛ ولكننا نرى أن تقدم هنا خلاصة موجزة لأهم وقائع القضية، لا بد منها لفهم ما سيحى من البيانات والتعليقات

في ١٥ أكتوبر سنة ١٨٩٤ قبضت السلطات العسكرية على ضابط بقسم المدفعية هو الفريد دريفوس بتهمة الخيانة العليا، وذلك على أرض صلب قلم التحريات السرية لوثيقة تتضمن التعريف ببعض أسرار الدفاع الفرنسى، قيل إنها بخطه وإنه قدسها إلى سفارة أجنبية، وقد عرفت هذه الوثيقة فيما بعد باسم «البردرو» وقدم دريفوس إلى المجلس الحربى، وحكم سراً، وحكم عليه بالنفى المؤبد والتجريد (٢٣ ديسمبر سنة ٩٤)، وكان دريفوس يؤكد بكل قواه أنه برى من كل تهمة؛ ولكن لم يصح إليه أحد، وجرت محاكمته بسرعة ونجيز ظاهراً، ونفذ فيه الحكم بصرامة؛ وكان يؤمن ببراءته جماعة من أكابر المفكرين والساسة وبرونه ضحية الخصومة السامية؛ وكان من بين هؤلاء السيامى شورر كستر وكيل مجلس الشيوخ وطائفة من أعلام الكتاب مثل أميل زولا، وإيف جيو، وجوزف ريناخ، وجورج كليمنصو، وجوريس، وكاسنيك؛ فأثار هؤلاء دعوة شديدة ضد رجال العسكرية والقضاء الحربى، وطالبوا باعادة النظر في القضية؛ وبذلت أسرة دريفوس جهوداً كبيرة لاتقاه وتبيان براءته؛

(١) يراجع كتابى المذكور من ٥٠٤ إلى ص ٥٣٧

الجدل بين الفريقين ، واتخذ مظهراً سياسياً عنيفاً يفتش كل الحياة العامة في فرنسا ؛ وفي أثناء ذلك وقف أنصار الاعادة على وثائق وحقائق جديدة تؤيد البراءة ، وقدم دريفوس طلباً ثانياً بإعادة النظر ، ورأت الحكومة القائمة تهمة للرأى العام أن تحيل عليه ثانية إلى محكمة النقض ؛ فقررت المحكمة أن تنظر فيه بنفسها ، وأصدرت حكماً في ١٢ يولييه سنة ١٩٠٦ بإلقاء حكم محكمة دن وبراءة الضابط اليهودي ؛ وفي الحال أعيد دريفوس إلى فرقته ومنح وسام الشرف ، وأسدل الستار على تلك المأساة القضائية الهائلة ، وهدأت المأساة السياسية الكبرى التي أثارها زهاء عشرة أعوام

\*\*\*

يقول الكاتب الأتھر أميل زولا في كتابه الذي وضعه عن القضية بعنوان « الحقيقة تسير » (١) « إن فون شقارتز كوين وحنو هو الذي يستطيع أن يذيع الحقيقة الناصمة » ، وقد كان ذلك إيذاناً اضطراب الصراع بين الحق والباطل وبين البريء وجلاديه ؛ ولكن شقارتز كوين كان يومئذ مرغمًا على الصمت كما أسلفنا . أما اليوم فيبين يدينا أقواله وشهادته الحاسمة ، وقد فاه شقارتز كوين وهو على شفا الموت في أواخر ديسمبر سنة ١٩١٦ بهذه الألفاظ التي حرصت زوجه على تدوينها : « أيها الفرنسيون ؛ استمعوا لي : إن الفريد دريفوس بريء ، ولم يرتكب جرماً قط ؛ وكان الأمر كله دسائس وتزويراً ، إن دريفوس بريء » وفي اللدكرات والوثائق التي تركها شقارتز كوين أدلة الحقيقة الناصمة التي طالب زولا بكشفها ؛ فان « البردرو » الذي كان أساس الاتهام ، والذي نسب زورا إلى دريفوس ، كان من صنع استر هازي ويخطه ، وكان المجرم الثالث هو استر هازي ؛ وتلك حقيقة ثبتت الإبان للمأساة القضائية ذاتها ؛ بيد أن شقارتز كوين يفصل لنا علاقته بذلك الضابط المجرم ، وكيف أنه لبث في خدمته عامين يمدد بأسرار اللغز الفرنسي ؛ ثم يقول لنا إن « البردرو » لم يصل إلى يده قط ، ولم تلتقطه مدام بستيان خادمة السفارة الألمانية من سلة الأوراق المهملة ؛ وتوصله إلى قلم التحريات الفرنسية ، كما هو ذائع ؛ ولكن المرجح أن استر هازي وضعه في

صندوق الخطابات الخاص بالسفارة فاستلمه شخص ثالث لم يعرف قط ؛ وهذه شهادة تهتم الرأى الحديث الذي يقول به بعض الكتاب الفرنسيين ، وهو أن شقارتز كوين نفسه هو كاتب « البردرو » مقلداً فيه خط استر هازي وأنه ألقاه في سلة الأوراق المهمة عمداً لكي يصل إلى قلم التحريات السرية عن يد مدام بستيان وتم بذلك التمسيسة ؛ والواقع أن شقارتز كوين لم يقف على أمر « البردرو » إلا بعد القبض على دريفوس والحكم عليه بماين حيث رأى صورة الوثيقة منشورة في جريدة « المانان » فعرف لغوره أنها من خط استر هازي ، وأدرك في الحال روعة الخطأ القضائي الذي ارتكب

وفي الرسائل التي تبادلها شقارتز كوين مع الكونت منستر سفير ألمانيا في باريس وقتئذ ما يدل على التأثر العميق الذي كانت تتبع به السلطات الألمانية يومئذ تطورات المأساة القضائية ؛ وقد لبث الكونت منستر نفسه مدى حين بعيداً عن فهم الحقيقة معتقداً مسؤولية شقارتز كوين حتى أنه حمل عليه في بعض رسائله بقسوة ، واتهمه بأن تصرفاته للرية كانت أكبر سبب في الحملات الصارمة التي شمرتها الصحافة الفرنسية على ألمانيا ، والتي اضطرت حكومة القيصر أن تسمى لدى الحكومة الفرنسية لوقف هذه الحملات ؛ وقد وقف الكونت منستر بعد ذلك على طرف من الحقيقة ؛ وكان أركان الحرب الألماني يعرفها منذ الساعة الأولى ، ويعرفها القيصر أيضاً . وكان القيصر يعرف ويشق بأن السفارة الألمانية في باريس لم تتصل بدريفوس قط ؛ ولما صرح له الكونت منستر حين مقابلته بأنه لا يشك لحظة في براءة دريفوس ، أجابه القيصر بأنه لا يشك فيها كذلك ؛ ونجد تفصيل المحادثات والتقارير الرسمية الألمانية للتلقة بقضية دريفوس في المجلد التاسع والثالث عشر من مجموعة الوثائق الرسمية التي أصدرتها ألمانيا عن تاريخ ما قبل الحرب . هذا وفي مذكرات الجنرال فون شقارتز كوين كثير من الوثائق والتفاصيل التي تأتي أكبر ضوء على حقائق المأساة القضائية الكبرى ، وتعرضها في كثير من نواحيها عرضاً جديداً مؤثراً

ولقد كانت فورة الخصومة السامية التي بثت قضية دريفوس ، ضربة شديدة لليهودية ، استنفدت كثيراً من مواردها